

Distr.: General
24 October 2019
Arabic
Original: English



الحالة في بوروندي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يقدّم هذا التقرير عملاً بالقرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦) الذي طلب فيه مجلس الأمن إلى أن أقدم له تقريراً عن الحالة في بوروندي كل ثلاثة أشهر، بما في ذلك عن أي أحداث عامة تتعلق بالتحريض على الكراهية والعنف. ويغطي التقرير الفترة من ١٤ حزيران/يونيه إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، ويقدم معلومات مفصلة عن التطورات الأخيرة في بوروندي، وعن الجهود الإقليمية الرامية إلى عقد حوار شامل للجميع، وأنشطة مبعوثي الخاص إلى بوروندي ومنظومة الأمم المتحدة في البلد. ويقدم التقرير أيضاً مقترحات بشأن كيفية النهوض بالحوار بين الأطراف البوروندية، ويتناول بالمناقشة سبل المضي قدماً وبالبحث دور الأمم المتحدة في الفترة السابقة للانتخابات العامة المقرر إجراؤها في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٢٠. وبعد صدور تقريره السابق المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ (S/2018/1028)، قدمت الأمانة العامة إحاطات إلى مجلس الأمن في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ و ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٩ و ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩ بشأن الحالة في بوروندي وأنشطة مبعوثي الخاص.

ثانياً - التطورات الرئيسية

ألف - التطورات السياسية

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، استمر الجمود الذي اعترى مساعي إجراء حوار بين الأطراف البوروندية والاستعداد لعقد الانتخابات العامة في التأثير على تطورات الوضع السياسي في بوروندي. وقد نشرت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات الجدول الزمني للانتخابات في ٢٨ حزيران/يونيه. بيد أن حالة من عدم اليقين لا تزال قائمة بشأن مشاركة جميع أصحاب المصلحة المهتمين بالعملية، في سياق تقلص الحيز السياسي والحاجة إلى تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات شفافة وذات مصداقية تتم في أجواء سلمية. ورغم أن رئيس بوروندي، بيير نكورونزيزا، أكد في عدة مناسبات أنه لن يسعى إلى مدة ولاية أخرى، لا يزال على الحزب الحاكم أن يسمي مرشحه في الانتخابات الرئاسية المقبلة. وسُجّلت أيضاً زيادة



ملحوظة في أعمال التعصب السياسي، ارتكبتها في الغالب أعضاء جناح الإمبرونيراكور، وهو جناح الشباب التابع لحزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية)، مع اشتراك بعض السلطات المحلية والدوائر الأمنية في تلك الأعمال أو تغاضيها عنها.

التطورات المستجدة في بوروندي

٣ - منذ تسجيل حزب المؤتمر الوطني من أجل الحرية في شباط/فبراير ٢٠١٩، ظلت الأنشطة السياسية لهذا الحزب وغيره من الأحزاب، مثل حزبي اتحاد التقدم الوطني وقوات التحرير الوطنية، تواجه العراقيل.

٤ - وفي أعقاب سلسلة من أعمال التخريب لمكاتب المؤتمر الوطني من أجل الحرية في جميع أنحاء البلد وقعت خلال شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه، زعم المتحدث الرسمي باسم الحزب في ١ آب/أغسطس أن أكثر من ١٠ من مكاتبه قد أُضرمت فيها النيران أو حُربت. وارتأى أن تلك الأعمال تشكل جزءاً من استراتيجية يتبناها الحزب الحاكم لترهيب المعارضة. وفي ١٨ آب/أغسطس، لقي عضو في المؤتمر الوطني من أجل الحرية مصرعه في منطقة روغاري إثر اشتباكه اندلع بين أنصار الحزب العائدين من مراسم افتتاح مكتبهم في مقاطعة مويينغا ومجموعة من الأشخاص المجنوبي الهوية يعتقد أنهم من أعضاء الإمبرونيراكور. وفي ٢٨ آب/أغسطس، توفي في مستشفى كيرا بوجومبورا أحد أعضاء الإمبرونيراكور، متأثراً بجراح أصيب بها خلال اشتباكه آخر بين الأعضاء الشباب في حزب المؤتمر الوطني وحزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية وقع في ٢٥ آب/أغسطس في مقاطعة ريف بوجومبورا.

٥ - وفي ١٥ حزيران/يونيه، أضرم مجهولون النيران في مكتب حزب المؤتمر الوطني من أجل الحرية الكائن في نياييرا، مقاطعة بوجومبورا. وألقت قيادة الحزب باللائمة على جناح الإمبرونيراكور، متهمَةً الشرطة ومسؤولين إداريين محليين بالتواطؤ معه. وحث زعيم الحزب الحكومة على أن تكفل لجميع الأحزاب السياسية القدرة على الاضطلاع بأنشطتها بحرية. ورفض الأمين الدائم لوزارة الداخلية مزاعم التعصب السياسي، وألح فيما يتعلق بالحريق المتعمد في مكاتب حزب المؤتمر الوطني إلى أنه حادث إجرامي. وفي اليوم نفسه، أُلقي بالفعل القبض على الجناة المزعومين وقُدِّموا إلى المحاكمة في ١٩ حزيران/يونيه. ومن بين الجناة المزعومين خمسة عشر، كان ٩ أشخاص أعضاء مزعومين في حزب المؤتمر الوطني. وقد حُكم عليهم بالسجن لمدة سنتين. وفي ٢٢ حزيران/يونيه، أدان زعيم حزب المؤتمر الوطني قرار المحكمة، وشكَّك في أن يكون أعضاء في الحزب قد أحرقوا مكاتبه.

٦ - وفي ٢١ آب/أغسطس، عقد النائب الأول لرئيس بوروندي ووزير الداخلية اجتماعاً مشتركاً مع قادة الأحزاب السياسية وحكام المقاطعات وسلطات البلديات، ومع ممثلي قوات الأمن والدفاع، لمناقشة تنظيم الانتخابات المزمع عقدها في عام ٢٠٢٠. وتفيد التقارير بأن النائب الأول للرئيس حث حكام المقاطعات وقوات الأمن على البقاء على الحياد وفوق مستوى الاشتباه في انحيازهم لحزب سياسي معين، بصرف النظر عن انتماءهم السياسية. ووجه اللوم إلى مسؤولي الإدارة المحلية وأفراد قوات الأمن والدفاع لمنعهم شركات النقل من إيصال أعضاء أحزاب المعارضة إلى أماكن احتشادهم، وطالبهم بوقف هذه الأعمال.

٧ - ووقع قادة الأحزاب السياسية وحكام المقاطعات اتفاق هدنة لمدة شهر واحد، اتفقوا على أن يسعوا خلاله إلى التوصل للسبل المناسبة الكفيلة بالقضاء على التعصب السياسي. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، عُقد في بوجومبورا اجتماع للمتابعة ترأسه كل من النائب الأول للرئيس ووزير الداخلية. وخلال

الاجتماع الذي حضره قادة الأحزاب السياسية، عمد ١٥ من أصل ١٨ حاكما من حكام المقاطعات إلى توجيه إصبع الاتهام لأعضاء حزب المؤتمر الوطني من أجل الحرية بوصفهم المحرضين على أعمال العنف التي تستهدف أعضاء حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية. وقِيم وزير الداخلية الحالية بوصفها بأنها هادئة، باستثناء بعض الحالات المتفرقة التي انعدم فيها الأمن، وحمل أعضاء حزب المؤتمر الوطني المسؤولية عن تلك الحالات. وقد استنكر الأمين العام للحزب تلك الادعاءات.

٨ - وفي ٩ آب/أغسطس، قام وزير الداخلية برفع الحظر المفروض على حزب مجلس الوطنيين وذاك المفروض على سبعة أحزاب أخرى. وكانت هذه الأحزاب قد علقت أعمالها منذ ١٣ تموز/يوليه لتأخرها في تقديم تقارير عن أنشطتها. وفي ٢١ آب/أغسطس، سجلت وزارة الداخلية تأسيس الحزب السياسي البوروندي الرابع والثلاثين، وهو حزب حركة الوطنيين الأخلاقية.

٩ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه، عشية الذكرى السنوية السابعة والخمسين لنيل بوروندي استقلالها، حث الرئيس نكورونزيزا البورونديين على مقاومة التدخل الأجنبي في شؤون بلدهم. وأعلن عن وقف تبرعات المواطنين العاديين والموظفين العموميين لصالح صندوق الانتخابات، كما أعلن تغيير اسم عدد من المعالم الوطنية الهامة من أجل تذكير البورونديين بأحداث وشخصيات تاريخية بارزة.

١٠ - وفي ١٦ آب/أغسطس، عقد كبير مستشاري الرئيس لشؤون الاتصالات ونائب المتحدث الرسمي باسم الرئيس والأمين العام للحكومة مؤتمرا صحفيا في مقاطعة جيتيغا كان موضوعه "انتخابات عام ٢٠٢٠: التحديات والآفاق". ونصح هؤلاء المسؤولين المواطنين البورونديين بالالتزام الهدوء ومقاومة أي محاولات لتعطيل الانتخابات وإراقة الدماء. وأكدوا أيضا أن بوروندي لم تذق طعم الديمقراطية منذ حصولها على الاستقلال إلا في السنوات الثماني عشرة الماضية تحت حكم حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، وزعموا أن البلد يحرز تقدما مطردا في الحفاظ على السلام والأمن منذ عام ٢٠١٥.

١١ - وفي ٢٠ آب/أغسطس، أعلن الرئيس نكورونزيزا أن الأهداف الرئيسية الثلاثة التي وضعها في بداية فترة ولايته قد أُنجزت، وهي تحديدا: (أ) تحقيق السلام والأمن والعدالة للجميع؛ (ب) الحكم الرشيد والديمقراطية؛ (ج) تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة. وأشار إلى أن بوروندي ستكون في المستقبل القريب مستقلة مالياً ومن ثم ستحقق الاكتفاء الذاتي. وأشار أيضا إلى الأحداث التي سبقت انتخابات عام ٢٠١٥، وأكد أنه لا تزال هناك قلة من البورونديين تحاول زعزعة الاستقرار في البلد. ولكن محاولاتها هذه ستمنى بالفشل لأن "البورونديين لا يطيب لهم أن يكونوا عبيدا لأحد".

١٢ - وخلال مؤتمر عقده متحدثون رسميون باسم عدد من الوزارات والمؤسسات العامة في ٢١ حزيران/يونيه، أنكر المتحدث الرسمي باسم الرئيس وجود أي خطة لإعادة النظام الملكي في بوروندي، على الرغم من أن شعار الملكية "الله، الملك، بوروندي" نُقش على بعض النصب التذكارية الوطنية، عوضا عن الشعار الوطني "الاتحاد، العمل، التقدم". وأشار إلى أن الشعار الوطني فرضه حزب اتحاد التقدم الوطني، وارتأى أنه لا يمكن تحويل بوروندي إلى الملكية إلا من خلال استفتاء يجرى في هذا الشأن.

١٣ - وفي ٤ آب/أغسطس، أوضح منبر المعارضة في المنفى المعروف باسم "المجلس الوطني لاحترام اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي وإعادة إرساء سيادة القانون" (المجلس الوطني لاحترام اتفاق أروشا وسيادة القانون) في نشرة صحفية صادرة عنه شروط مشاركته في انتخابات عام ٢٠٢٠، وكان منها توسيع الحيز السياسي ووقف الاضطهاد الذي يتعرض له أعضاء المعارضة ومؤيديها. وحث المجلس

الوطني لاحترام اتفاق أروشا وسيادة القانون الحكومة على التواصل مع جميع الأطراف السياسية الفاعلة في بوروندي، الموجودة داخل البلد أو خارجه، من أجل الاتفاق على سبل تكفل إجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع في عام ٢٠٢٠. كما دعا المجتمع الدولي وجميع شركاء بوروندي إلى مواصلة الضغط على الحكومة من أجل تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات نزيهة. ودعا أنيسيه نيونكورو، الأمين التنفيذي للمنتدى، إلى عقد اجتماع مع الحكومة للاتفاق على الشروط المسبقة التي ينبغي استيفاؤها حتى يعود أعضاء المجلس الوطني لاحترام اتفاق أروشا وسيادة القانون إلى بوروندي، سواء أكانوا سيمثلون للمحاكمة أم لا. ولم تلق دعوته هذه القبول من جانب القادة السياسيين الآخرين في المنفى، وخاصة أولئك الذين استقالوا من المجلس الوطني في أوائل شهر آذار/مارس حيث اعتبروها بمثابة استسلام.

١٤ - وفي وقت لاحق، توجه وفد حكومي بقيادة أمين المظالم إلى نيروبي حيث اجتمع بممثلي المجلس الوطني لاحترام اتفاق أروشا وسيادة القانون في الفترة من ٢٨ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر. ثم أصدر المتحدث الرسمي باسم أمين المظالم بياناً صحفياً أوضح فيه أن هذا اللقاء كان اجتماعاً غير رسمي سبقته اجتماعات أخرى أجراها أمين المظالم مع جهات سياسية فاعلة، في إطار ولايته، داخل بوروندي وخارجها. وأبرز البيان الصحفي أيضاً أن الاجتماع ليس جزءاً من أي عملية تفاوض رسمية وأن المناقشات ركزت على الإفراج عن السجناء السياسيين، وتوسيع الحيز السياسي، واستعراض تشكيلة اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وإصدار جوازات سفر لبعض أعضاء المعارضة في المنفى، وإعادة تمهيد الطريق إلى الوطن في مجموعة واحدة، وإلغاء الأوامر الصادرة بإلقاء القبض على بعض أعضاء المعارضة في المنفى، وتوفير حراسة أمنية لمن سيعود منهم إلى بوروندي. وأبرز البيان أيضاً أن اجتماع نيروبي سيكون الاجتماع الأخير إلى حين اكتمال الدورة الانتخابية الحالية في عام ٢٠٢٠. ورداً على ذلك، رفض المتحدث الرسمي باسم المجلس الوطني، أونيسيم نديمانا، بياناً أمين المظالم وأصر على أن مفاوضات أجريت بالفعل بين المجلس ووفد حكومي، بمباركة من حكومة بوروندي.

١٥ - وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، توجه السيد نيونكورو إلى بوروندي في زيارة قصيرة. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، عقب اجتماع مع تارسييس نيونغابو، مساعد وزير الداخلية، أعلن نيونكورو أنه متواجد في بوروندي لمناقشة عودة جميع أعضاء المجلس الوطني المنفيين. وفي التاريخ نفسه، صرح الأمين الدائم لوزارة الداخلية لوسائل الإعلام بأن القادة السياسيين المنفيين الذين تجري ملاحقتهم قضائياً يمكنهم العودة إلى بوروندي، ولكن سيتعين عليهم أن يدفعوا عن أنفسهم التهم الموجهة إليهم وأن يمثلوا للمحاكمة عن جرائمهم المزعومة بعد عودتهم إلى البلد.

١٦ - وتجدر الإشارة إلى أن ثمانية أعضاء سابقين في المجلس الوطني لاحترام اتفاق أروشا وسيادة القانون^(١) عمداً في ١٠ أيلول/سبتمبر إلى تأسيس منبر جديد للمعارضة في المنفى أسموه "اتحاد قوى المعارضة البوروندية من أجل تفعيل اتفاق أروشا". وفي بيان أصدره هؤلاء الأعضاء السابقون في ٢٣ آب/أغسطس للمطالبة بتأجيل الانتخابات أو مقاطعتها، أشاروا إلى أن الاستعدادات لإجراء

(١) فريدريك بامفوجينومفيرا، من حزب الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية - ساوانيا والنائب الأسبق لرئيس بوروندي؛ وليونيداس هاتونجيماننا، المتحدث الرسمي السابق باسم الرئيس نكورونزيزا؛ وشارل نديتيغ من حزب اتحاد التقدم الوطني المعارض؛ وجيريمي ميناني، رئيس حزب التجمع الديمقراطي البوروندي؛ وشوفينو موغوينجيزو من حزب الاتحاد من أجل السلام والتنمية - زيغاميانغا؛ وجان بوسكو ندايكنغوروكيه، رئيس حزب قوات الدفاع عن الديمقراطية - كازي؛ وبروسبير نزوبامونا، رئيس حزب التحالف الجديد من الديمقراطية والتنمية في بوروندي؛ وجوليان ناهايو.

الانتخابات تتم في مناخ من الخوف وفي ظل تقلص الحيز السياسي، وسلطوا الضوء على خطاب الكراهية والمضايقات والقيود التي تطال الحقوق المدنية والسياسية، مثل حرية التعبير. وأعربوا أيضا عن أسفهم لعدم إتيان الحوار الذي تقوده جماعة شرق أفريقيا بثماره المتوقعة.

١٧ - وفي السياق نفسه، أصدر مؤتمر الأساقفة الكاثوليكين في بوروندي رسالة تليت في ٢١ أيلول/سبتمبر في الكنائس في جميع أنحاء البلد، أشار فيها إلى جهود تُبذل من أجل "قمع أحزاب سياسية معينة والاعتداء عليها واضطهاد أعضائها". وأعرب المؤتمر عن شواغله إزاء شيوع التعصب والعنف السياسي في الفترة التي تسبق الانتخابات الرئاسية المزمع عقدها في أيار/مايو ٢٠٢٠، مضيفاً أن الأعمال الإجرامية تصل إلى حدّ عمليات قتل لذوي الآراء المعارضة للحكومة تُرتكب لخدمة أغراض سياسية. كما اتهموا جناح الإمبريالكور بارتكاب فظائع و "الحلول محل قوات الأمن". وقد اتهم مستشار الرئيس لشؤون الاتصالات والأمين العام لحزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية الأساقفة "بيث سموم الكراهية من خلال رسائل مثيرة للفتن قبيل الانتخابات، ... وزرع بذور الفرقة، ... وإشاعة البغضاء بين المؤمنين".

١٨ - وفي ١٧ آب/أغسطس، احتفل حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية بـ "يوم الإمبريالكور". وقد أقيم الاحتفال الذي يُنظم سنويا منذ عام ٢٠١٧ في بوجومبورا، وحضره وزير الخارجية وعمدة بوجومبورا والأمين العام للحزب وكبير مستشاري شؤون الاتصالات بمكتب الرئيس ومسؤولون حكوميون آخرون. وأفادت مصادر مختلفة بأن أعضاء الإمبريالكور انتظموا في مسيرة مرت بأحياء مختلفة في بوجومبورا ورددوا شعارات تندد بعدة جهات منها "أصحاب الآراء الناقدة الذين يتعاونون مع المستعمرين ويشوهون سمعتهم في المنظمات الدولية". وحذر بعض الأعضاء من تكرار الأحداث التي أدت إلى نشوب الأزمة في عام ٢٠١٥، ودعوا أعضاء المعارضة إلى الانضمام لحزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية. ورُددت شعارات أخرى عبر فيها أعضاء الإمبريالكور مجددا عن دعمهم للرئيس نكورونزيزا وهددوا في الوقت ذاته المعارضة. وفي خطاب ألقاه الأمين العام لحزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية على مؤيدي الحزب في كانيوشا الواقعة في ضواحي بوجومبورا، حث هذا المسؤول أعضاء الإمبريالكور على أن يعطوا الأولوية دوما للحوار وعلى طمأنة الشباب من الأحزاب السياسية الأخرى إلى أن الهدف الذي ينشده جناح الإمبريالكور هو تنمية بوروندي. كما ذكّرهم بأن بوروندي هي إرثهم المشترك وبأن عليهم أن يحافظوا على علاقات حسن الجوار مع غيرهم من المجموعات الشبابية.

١٩ - وفيما يتعلق بالحوار بين الأطراف البوروندية الذي تقوده جماعة شرق أفريقيا، دأب المسؤولون الحكوميون على القول إن الحوار قد انتهى وعلى الشكوى من تدخل بعض أعضاء المجتمع الدولي في شؤون بوروندي الداخلية، مؤكدين في الوقت نفسه أن محور تركيز الحوار هو الأعمال التحضيرية للانتخابات العامة. أما المعارضة، فقد دأبت على توجيه الانتقادات لبلدان المنطقة وأعضاء المجتمع الدولي لفشلهم في حمل الحكومة على المشاركة في حوار شامل للجميع دون فرض شروط مسبقة، ودعت في الوقت نفسه إلى عقد جلسة أخيرة للحوار بين الأطراف البوروندية.

الاستعدادات لإجراء الانتخابات

٢٠ - في ٢٨ حزيران/يونيه، أعلن رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات الجدول الزمني للانتخابات المزمع إجراؤها في عام ٢٠٢٠، وذلك خلال اجتماع حضره مسؤولون حكوميون وممثلون للأحزاب

السياسية والمجتمع المدني وأصحاب مصلحة آخرون، منهم أعضاء في المجتمع الدولي. وحث الرئيس جميع الجهات صاحبة المصلحة على الامتناع عن إلقاء الخطب التحريضية وأعمال التعصب السياسي وأي أشكال أخرى من أعمال العنف التي يمكن أن تعطل العملية. ويورد الجدول الزمني موعد إجراء جميع الانتخابات علاوة على إطار زمني لتقديم طلبات الترشح، والتحقق من هذه الطلبات والنظر فيها، وتقديم طلبات الطعن المحتملة، وإعلان النتائج.

٢١ - وعلى النحو المنصوص عليه في القانون المنظم للانتخابات، تُعقد انتخابات اختيار الرئيس وأعضاء الجمعية الوطنية وعمد البلديات في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٢٠، عقب فترة مخصصة للحملات الانتخابية مدتها ٢١ يوما تبدأ في ٢٧ نيسان/أبريل وتنتهي في ١٧ أيار/مايو. وتعلن اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات النتائج التمهيديّة للانتخابات الثلاثة في ٢٦ أيار/مايو، في حين تعلن المحكمة الدستورية النتائج النهائية في ٤ حزيران/يونيه. وفي حالة الاحتياج إلى انتخابات إعادة، تُنظم الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في ١٩ حزيران/يونيه وتُعلن النتائج النهائية في ٣ تموز/يوليه. ويؤدي الرئيس المنتخب اليمين في ٢٠ آب/أغسطس. ومن المقرر إجراء انتخابات مجلس الشيوخ في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٢٠، ويتوقع أن تصدر النتائج في ٤ آب/أغسطس. وقد أعرب الحزب الحاكم، المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، عن ترحيبه بالجدول الزمني. وزعم كل من الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية - ساهوانيا والمجلس الوطني لاحترام اتفاق أروشا وسيادة القانون والحركة البوروندية للعمل الوطني أن المناخ الحالي غير موات لإجراء انتخابات حرة نزيهة تتسم بالشفافية.

٢٢ - وفي ٢٣ تموز/يوليه، قدم رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات إلى ممثلي منظمات المجتمع المدني، بمن فيهم الزعماء الدينيين، في بوجمبورا معلومات مستكملة عن الاستعدادات الجارية للانتخابات. ودعا المنظمات الوطنية والدولية التي ترغب في القيام بدور ما في العملية الانتخابية، سواء كجهات مراقبة أو جهات مسؤولة عن التوعية المدنية، إلى تسجيل أسمائها لدى اللجنة في الفترة من ٢٤ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس. وأوضح أناسناز هيكتور بوروندي، مفوض اللجنة، الشروط اللازم توافرها في المنظمات المحلية والدولية التي ترغب في القيام بدور المراقب، مؤكدا أن المنظمات المحلية يجب أيضا أن تبين مصدر تمويلها وهوية الجهات المانحة لها وذلك لتلافي التمويل غير المشروع الذي من شأنه أن يضر بمصداقية الانتخابات. وقال رئيس اللجنة إن البورونديين المقيمين في الخارج بإمكانهم الإدلاء بأصواتهم في ٣٣ بلدا توجد بها سفارات وقنصليات لبوروندي. وأعلن أيضا أن عملية أخرى لتسجيل الناخبين ستجرى في شهر كانون الأول/ديسمبر لفائدة من بلغوا سن الثامنة عشرة ولم يتسن لهم تسجيل أسمائهم في عام ٢٠١٧، بمن فيهم اللاجئون الذين عادوا إلى البلد.

٢٣ - وعقد رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات اجتماعا مماثلا في ٢٣ آب/أغسطس لإطلاع قادة الأحزاب السياسية وممثلي المذاهب الدينية ومنظمات المجتمع المدني على الخطوات المتخذة لإنشاء المكاتب المحلية للجنة (اللجان الانتخابية في المقاطعات والبلديات) وعلى شروط التقدم للعضوية فيها. وأعلن أن المرشحين يجب أن يكونوا مواطنين بورونديين وأن يكونوا من الحاصلين على الدرجات الجامعية أو ما يعادلها وألا يكونوا أعضاء في الهيئة التنفيذية لأي حزب من الأحزاب السياسية.

٢٤ - وطلب المشاركون أن يتأسس اللجان الانتخابية في المقاطعات والبلديات ممثلون للمجموعات الدينية أو منظمات المجتمع المدني، بدلا من ممثلي الأحزاب السياسية. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، أعلن رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات أن القائمة الأولية للجان الانتخابية بالمقاطعات التي تضم أسماء

١٥٥ عضوا نشرت في مختلف المكاتب بالمقاطعات. واشتكى رئيسا حزبي التجمع الوطني من أجل التغيير والجهة البوروندية من أجل الديمقراطية - ساهوانيا من أن تمثيل الأحزاب السياسية في اللجان الانتخابية بالمقاطعات غير عادل، معرّين عن استيائهما لحصول كل من الحزبين على مقعد واحد فقط في حين أن أحزابا أخرى مثل اتحاد التقدم الوطني والمؤتمر الوطني من أجل الحرية ممثلة بمجالي ١٨ عضوا لكل منها. وفي وقت لاحق، شكّك المتحدث الرسمي باسم الجهة البوروندية من أجل الديمقراطية في مصداقية الانتخابات، معربا عن أسفه لافتقار اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات إلى الاستقلالية.

باء - الحالة الاجتماعية الاقتصادية والإنسانية

٢٥ - لم تتحسن الحالة الاجتماعية الاقتصادية خلال الفترة قيد الاستعراض. فقد قدر البنك الدولي أن نسبة النمو الاقتصادي في البلد بلغت ١,٨ في المائة في عام ٢٠١٩ مقابل ١,٧ في المائة في عام ٢٠١٨. ووفقا للمعهد الإحصائي الوطني لبوروندي، ارتفعت نسبة التضخم من ٥,٤ في المائة في آب/أغسطس ٢٠١٨ إلى ٦,٧ في المائة في آب/أغسطس ٢٠١٩. وتعاني الميزانية العامة للدولة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ من عجز قدره ١٨٩,٣ بليون فرنك بوروندي (١٤,٢٦ في المائة) مقارنة بعجز قدره ١٦٣,٥ بليون فرنك بوروندي في الفترة نفسها من عامي ٢٠١٨-٢٠١٩. وتبلغ النفقات المقررة ١٥١٦,٤ بليون فرنك بوروندي، بينما تقدر الإيرادات بمبلغ ١٣٢٣,١ بليون فرنك بوروندي. وتعطى الأولوية للتكاليف التشغيلية، وتحظى بالأولوية الاستثمارات في قطاعي الطاقة والتعدين، والزراعة، والتعليم، واللامركزية. ويلزم مزيد من الاستثمارات في قطاع الصحة (حاليا ١٠,٨ في المائة من الميزانية، مقابل هدف نسبته ١٥ في المائة).

٢٦ - ويتزايد نقص العملات الأجنبية في بوروندي. فقد قدرت تدفقات العملات من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠١٩ بمبلغ ٩٢ مليون دولار مقابل ٩٤,٦ مليون دولار في نفس الفترة من عام ٢٠١٨. ويرتبط هذا الهبوط بالانخفاض في أسعار القهوة والشاي. وزادت الاحتياطيات بشكل طفيف في آب/أغسطس ٢٠١٩ لتصل إلى ٠,٩ شهرا من الواردات مقابل ٠,٧ شهرا في نفس الفترة من عام ٢٠١٨.

٢٧ - وانخفض عموماً عدد المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية من ٣,٦ ملايين شخص في عام ٢٠١٨ إلى ١,٨ مليون شخص في عام ٢٠١٩. ومن بين المحتاجين إلى المساعدة حالياً المقدّر عددهم بنحو ١,٨ مليون شخص، ثمة ٧١٠.٠٠٠ شخص تُقدم إليهم مساعدة متعددة القطاعات في عام ٢٠١٩.

٢٨ - وفي الوقت نفسه، حدثت زيادة حادة في حالات الإصابة بالمalaria، إذ جرى الإبلاغ عن أكثر من ٦,٥ ملايين حالة في الأشهر الثمانية الأولى من العام، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١٢٥ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٨. وما زال وباء الكوليرا يؤثر على العديد من المناطق المطلة على بحيرة تنجانيقا وتلك الواقعة في سهل روزيزي. وحسب منظمة الصحة العالمية، سُجلت ٧٩٥ حالة إصابة بالكوليرا، بما في ذلك ٦ وفيات (منها ٥ في مدينة بوجمبورا) في الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر.

٢٩ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٩، وقّعت حكومتا بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة اتفاقاً ثنائياً لإعادة جميع اللاجئين البورونديين إلى وطنهم من جمهورية تنزانيا المتحدة، وحدد هدف يتمثل في إرسال قوافل مكونة من ٢.٠٠٠ عائد أسبوعياً اعتباراً من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، سواء بمشاركة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو بدونها. وسيحتاج العائدون أيضاً إلى دعم يتجاوز نطاق المساعدة الإنسانية من أجل ضمان إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية. وفي ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٩، قدمت مفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخطة المشتركة لإعادة اللاجئين إلى وطنهم وإعادة

إدماجهم إلى ممثلي حكومة بوروندي ورؤساء وكالات الأمم المتحدة والشركاء المساهمين في تنفيذ الخطة. وتبلغ الميزانية المطلوبة لدعم أنشطة إعادة الإعمار إلى الوطن وإعادة الإدماج ٨٨٣ ٨٦٣ ٧٧ دولاراً.

٣٠ - ومنذ ١٥ حزيران/يونيه، عاد ٨ ٠٠٠ لاجئ بوروندي إلى بوروندي من خلال عملية العودة الطوعية، ليصل العدد الإجمالي للعائدين منذ بداية العام إلى ١٩ ٠٠٠. وحسب تقديرات مفوضية شؤون اللاجئين، كان من المتوقع أن يعود حوالي ١١٦ ٠٠٠ لاجئ بوروندي في عام ٢٠١٩ من خلال هذه العملية. وتجدر الإشارة إلى أن عملية العودة الطوعية إلى الوطن بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وقد عاد حوالي ٧٨ ٠٠٠ لاجئ بوروندي إلى بوروندي، أغلبهم من جمهورية تنزانيا المتحدة. وأكثر من ٥٧ في المائة من العائدين هم من الأطفال، و ٥٢ في المائة منهم نساء وفتيات. ومن حيث التشرّد الداخلي، ما زال حوالي ٣٧٢ ١٠٩ شخصا مشردين داخل البلد، وانخفض عددهم بنسبة ٣ في المائة منذ حزيران/يونيه ٢٠١٩؛ وقد نزح ٧٧ في المائة منهم بسبب الكوارث الطبيعية، ونزح ٢٣ في المائة منهم بسبب التوترات الاجتماعية والسياسية.

٣١ - وتعاني أنشطة الاستجابة الإنسانية من نقص شديد في التمويل حيث تلقت ٤٠ في المائة فقط من المبلغ المطلوب البالغ ١٠٦,٢ مليون دولار من خلال خطة الاستجابة الإنسانية. وتشمل القطاعات الأكثر معاناة من نقص التمويل الصحة والمياه والصرف الصحي والمأوى. وخطة الاستجابة الإقليمية للاجئين تعاني أيضاً من نقص التمويل، إذ لم تحصل حتى الآن إلا على ١٨ في المائة من احتياجاتها من الأموال.

٣٢ - ومع استمرار تفشي فيروس إيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تظل بوروندي في فئة الأولوية القصوى في ما يتعلق بخطر انتشار فيروس إيبولا. وقد أحرز تقدم كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير لمنع انتشار فيروس إيبولا، بما في ذلك بدء حملة للتحصين ضد فيروس إيبولا؛ غير أنه ما زالت هناك ثغرات. ووفقاً لأحدث تقييم للأوضاع، وهو ذلك المجرى في تموز/يوليه ٢٠١٩، ارتفعت مستويات التأهب من ١١ في المائة إلى ٧٢ في المائة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وحتى الآن جرى استلام حوالي ١١,٩ مليون دولار، أو ٥٦ في المائة، من مبلغ الـ ٢١,٥ مليون دولار المطلوب لأنشطة التأهب. وتشمل أولويات الفترة المتبقية من العام زيادة تعزيز أنشطة المراقبة، والمختبرات، وإدارة الحالات، والوقاية من العدوى ومكافحتها وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية على مستوى المرافق الصحية، والإبلاغ بالمخاطر والمشاركة المجتمعية، والعمليات والتحصين والتنسيق.

٣٣ - وحتى منتصف عام ٢٠١٩، استُقبلت في مراكز العلاج ٣٠ ٠٠٠ حالة من أصل ٦٠ ٠٠٠ حالة متوقعة من حالات سوء التغذية الحاد الوخيم، وهو حجم مماثل لحجم الحالات المشهود في منتصف عام ٢٠١٨. ويؤثر انعدام الأمن الغذائي على ٤٧ في المائة على الأقل من الأسر المعيشية، ويعاني ١٥ في المائة منها من حدة انعدام الأمن الغذائي. ويبين تقييم متعلق بالأمن الغذائي والتغذية انخفاضاً في معدلات سوء التغذية المزمن من ٥٦ في المائة إلى ٥٤ في المائة، وهو تحسن كبير تحقّق فيما يقرب من عامين. وأحرزت الحكومة تقدماً هائلاً في مكافحة سوء التغذية، بإضفاء الطابع الرسمي على خطة تغذية محددة التكاليف متعددة القطاعات ومتعددة السنوات من المقرر بدء تنفيذها في الأشهر المقبلة، وستواصل بذل الجهود لتحقيق الاستفادة القصوى من الاستجابة الجماعية في وقت لاحق من عام ٢٠١٩.

٣٤ - وفي ٢٠ حزيران/يونيه، طلبت وزارة المالية في رسالة وُجّهت إلى جميع المنظمات غير الحكومية الدولية، في جملة أمور، تزويدها بمعلومات عن الأصل العرقي للموظفين الوطنيين العاملين في تلك

المنظمات. وتأتي هذه الرسالة بعد أن طُلب من المنظمات غير الحكومية الدولية تقديم بيانات مماثلة خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٨. وكان ما مجموعه ٩٤ منظمة غير حكومية دولية مسجلة لدى وزارة الداخلية في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ إلى تموز/يوليه ٢٠١٩.

٣٥ - وواصلت تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام عملها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فركزت بشكل رئيسي على تشجيع الحوار بشأن الحالة الاجتماعية الاقتصادية للبلد. وفي ١٢ حزيران/يونيه، عقدت التشكيلة اجتماعاً قدم خلاله رئيسها إحاطة عن زيارته لبوروندي في أيار/مايو ٢٠١٩. وأكد ضرورة الحفاظ على محور الاهتمام موجهاً إلى خطة التنمية الاجتماعية الاقتصادية ودعا إلى تقديم دعم دولي مستمر لخطة التنمية الوطنية. وقدم المنسق المقيم وممثل للبنك الدولي وممثل لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة إحاطةً من بوجومبورا عرضوا خلالها معلومات مستكملة عن تواصلهم المستمر مع الحكومة من أجل تلبية الاحتياجات التغذوية وشددوا على ضرورة المتابعة بعد عقد البنك الدولي والحكومة مناسبة رفيعة المستوى مشتركة بشأن موضوع "الاستثمار في التغذية، الاستثمار في المستقبل" على هامش اجتماعات فصل الربيع التي يجريها صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي. ولاحظ الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام الأثر المستمر للمشاريع التي يدعمها صندوق بناء السلام في بوروندي، ولا سيما دور الوسيطات في تسوية المنازعات على الصعيد المحلي.

٣٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل صندوق بناء السلام تنفيذ مشاريع، من خلال وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بلغ مجموع قيمتها ١٦,٣ مليون دولار. وشملت تدخلات في مجال المشاريع توفير التدريب شبه القانوني للوسيطات لزيادة قدرتهن على تسوية المنازعات على الصعيد المحلي، وزيادة إمكانية الحصول على الحقوق والخدمات للعائدين والمشردين داخليا والمجتمعات المضيفة لهم، وتشجيع الحوار والالتزام بنبذ العنف بين الشباب من مختلف الأطياف السياسية.

جيم - حقوق الإنسان

٣٧ - على الرغم من الجهود الملحوظة التي بذلتها الحكومة لتحسين الوضع الأمني، ما زالت حالة حقوق الإنسان تشكل مصدر قلق بالغ. فهناك تقارير مستمرة من شتى المصادر العامة تفيد بوقوع انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان. وقد تبين من تلك التقارير إلى أن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان هم في الغالب أعضاء في أحزاب سياسية معارضة أو ائتلافات معارضة، ومن ينظر إليهم على أنهم معارضون للحزب الحاكم، وأعضاء المجتمع المدني، فضلاً عن أولئك الذين رفضوا تولي الرئيس لولاية ثالثة وصوتوا ضد تعديل دستور ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وتشير التقارير المذكورة إلى الجهاز الوطني للمخابرات وأفراد الشرطة والمسؤولين الإداريين المحليين وجناح الإمبرونيركور بوصفهم الجناة الرئيسيون.

٣٨ - ويواصل أيضاً بعض منظمات حقوق الإنسان الإبلاغ عن اكتشاف جثث مجهولة الهوية. ففي التقرير الفصلي الذي أصدرته الرابطة البوروندي لحقوق الإنسان (رابطة إتيكا) في المنفى عن الفترة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه ٢٠١٩، أبلغت الرابطة عن العديد من حالات القتل والاختفاء القسري والتعذيب والاعتقالات التعسفية والعنف الجنساني. وكان من بين الضحايا نساء (٣٣ حالة) وشباب وقصر (٢١ حالة). وعدم إجراء تحقيقات مستقلة من جانب الحكومة لإنصاف الضحايا وأسرههم يثير مخاوف من تبعها الشعور بأن الجناة يفلتون من العقاب عما ارتكبوه.

٣٩ - وتبلغ وسائل الإعلام المستقلة باستمرار عن أعمال تعصب ومضايقة سياسيين، ولا سيما ضد أعضاء حزب المؤتمر الوطني من أجل الحرية وهو حزب المعارضة الرئيسي. فخلال الفترة قيد الاستعراض، أبلغت وسائل الإعلام المستقلة عن ١١٠ حالات للاعتقال والاحتجاز التعسفيين، و ٣٧ حالة تخويف، بما في ذلك إضرار النار وتدمير مكاتب حزب المؤتمر الوطني من أجل الحرية؛ و ٢٧ حالة سوء معاملة، و ١١ حالة قتل لأعضاء أحزاب معارضة، معظمهم من المؤتمر الوطني من أجل الحرية. وفي ١٩ حزيران/يونيه، ندد مدافعون عن حقوق الإنسان بالاحتجاز المطول لأحد ممثلي حزب المؤتمر الوطني ونظير له من الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية، في مقاطعة موينغا، لتورطهما المزعوم في اشتباك بين شباب يمثلون حزب المؤتمر الوطني والجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية وآخرين من جناح الإمبرونيراكور وقع في هضبة روكيرا. وفي الوقت نفسه، قيل إن أحد القضاة في موينغا أبلغ وسائل الإعلام بأن التدخل السياسي عطل سير العدالة في هذه القضية. وفي الوقت نفسه، ورد أن منزلين يملكهما عضوان في حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية تعرضا للنهب على أيدي أعضاء في أحزاب المعارضة في هجوم انتقامي.

٤٠ - وفي ١٨ تموز/يوليه، اعتمدت الحكومة مرسومين ينشئان لجنة للرصد والتقييم مشتركة بين الوزارات تُعنى بالمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في بوروندي، وكذلك لجان توظيف لرصد تعيين الموظفين الوطنيين في المنظمات غير الحكومية الدولية. وقد عارض هذه التدابير بشدة ممثلون منفيون لمرصد مكافحة الفساد المعروف باسم "مرصد مكافحة الفساد والاختلاسات الاقتصادية" ومنظمة المجتمع المدني المسماة "منتدى تعزيز المجتمع المدني" التي أدانت زيادة القيود المفروضة على حقوق التعبير وتكوين الجمعيات.

٤١ - غير أن الحكومة رفضت الاعتراف بانتهاكات حقوق الإنسان هذه. ومنذ إغلاق مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، لم تُظهر الحكومة التزاما بالحفاظ على أي شكل من أشكال التعاون مع المفوضية. وظلت في طي الإهمال كل مبادرة من مبادرات المفوضية لإجراء مناقشات مع السلطات البوروندية. ومع ذلك، ظلت المفوضية تتواصل مع بوروندي من خلال مكتبها الإقليمي لوسط أفريقيا الكائن في ياوندي، الذي نفذ العديد من أنشطة بناء القدرات منذ أيار/مايو ٢٠١٩. وستستمر المناقشات بين المفوضية والحكومة بهدف تأمين إطار تعاون يتيح إلى حد ما الإبلاغ عن حماية حقوق الإنسان في البلد.

٤٢ - وفي ١٩ آب/أغسطس، حكمت محكمة بوروري على ١٢ عضوا من أعضاء الجناح المنشق عن حزب الاتحاد من أجل السلام والتنمية - زيغاميانغا الذين أُلقي القبض عليهم في بوتنا، بمقاطعة بوروري، في ١١ أغسطس/آب لعقدتهم اجتماعا سريا. وحُكم على ثلاثة منهم، منهم قاض ومحام، بالسجن لمدة ٣٠ سنة، وحكم على تسعة آخرين بالسجن لمدة ٢٠ سنة، بعد أن اتهمهم المدعي العام بالتخطيط للإطاحة بالمؤسسات الوطنية، مستدلا في ذلك بشريط فيديو مسجل عُرض في قاعة المحكمة. واحتج شوفينو مونغوينجيزو، الرئيس الفخري للحزب، الموجود حاليا في المنفى، بأن حبس أعضاء حزبه يبين التعصب السياسي الذي ينتهجه حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، ودعا إلى إطلاق سراحهم دون قيد أو شرط.

٤٣ - وفي ٤ أيلول/سبتمبر، أصدرت لجنة التحقيق المعنية ببوروندي المكلفة بولاية من مجلس حقوق الإنسان تقريرا عن حالة حقوق الإنسان في بوروندي (A/HRC/42/49)، سلطت فيه الضوء على أنه قبل

أشهر قليلة من انتخابات عام ٢٠٢٠، ما زال معارضو حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية الحاكم يعيشون في أجواء من الخوف والتخويف، وعلى أن جناح الإمبريكاكور وعناصر من الجهاز الوطني للمخابرات والشرطة والسلطات المحلية ما زالوا يرتكبون انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وحدد التقرير ثمانية عوامل خطر فيما يتعلق بالجرائم الوحشية في بوروندي ودعا الحكومة إلى وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. ورغم طلب لجنة التحقيق مرارا أن تتعاون حكومة بوروندي معها، أبت الحكومة مرة أخرى أن تتعاون بأي شكل من الأشكال مع اللجنة ورفض المسؤولون الحكوميون النتائج التي توصلت إليها باعتبارها لا أساس لها من الصحة.

٤٤ - وفي الفترة من كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠١٩، أبلغ مركز هومورا، وهو أحد المراكز التي تقدم الخدمات لضحايا العنف الجنسي والجنساني، عن ٨٧٥ حالة جديدة. فحقوق المرأة في التركة والميراث مهضومة وما زالت مسيسة إلى حد كبير، حيث يمثل النساء ١٧ في المائة فقط من ملاك الأراضي ذوي سندات الملكية. ورغم بلوغ الحصص الدستورية المحددة بـ ٣٠ المائة بالنسبة لتمثيل المرأة وتجاوزها في الجمعية الوطنية (٣٦,٤ في المائة) ومجلس الشيوخ (٤٧ في المائة)، ما زال تمثيل المرأة في مناصب صنع القرار منخفضا على المستويات المحلية. وهن يمثلن ١٧ في المائة على مستوى المجالس المحلية (انتخابات عام ٢٠١٥)، و ٣٢,٧ في المائة من رؤساء البلديات، و ٦,٤ في المائة من رؤساء الجماعات المحلية. ومن الضروري أن يشمل العمل الإنساني مزيدا من النساء والفتيات بالنظر إلى أن ٦٦ في المائة من الأسر المعيشية العائدة تتأسسها نساء وفقا لبيانات مفوضية شؤون اللاجئين الصادرة في تموز/يوليه ٢٠١٩.

٤٥ - وحسب دراسة استقصائية أجرتها وزارة الخدمة المدنية وشؤون العمل والعمالة، كان أكثر من ٥٠ في المائة من الشباب عاطلين عن العمل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وتنمو فئة المراهقين بوتيرة أسرع مقارنة ببقية السكان وتواجه درجة عالية من الصعف، ومخاطر صحية كبيرة، وانخفاض مستويات التعليم والمهارات. وبالتالي، فإن الاستثمار في المراهقين حيوي لمستقبل اقتصاد بوروندي.

دال - التطورات الأمنية

٤٦ - في ١٨ حزيران/يونيه، أبلغ عن هجوم مسلح في جيهانغا بمقاطعة بوبانزا. وذكر شهود عيان أن المهاجمين استهدفوا مجموعة من أفراد الشرطة وأعضاء جناح الإمبريكاكور أثناء قيامهم بدورية في المنطقة. وفي ٦ تموز/يوليه، سمع دوي انفجارين بالقرب من مكتب رئيس أركان الجيش.

٤٧ - وأبلغ عن عدة حوادث قتل لأشخاص على أيدي أفراد من الجيش أو الشرطة، ولكن لم يجر تأكيدها في كثير من الأحيان من جانب مصادر مستقلة. وفي ١١ تموز/يوليه، أدى إطلاق النار على اثنين من أعضاء المعارضة المفترضين وقتلتهما من جانب مفوض شرطة بوبانزا أثناء احتجازهما لدى الشرطة إلى ظهور اتهامات بالقتل خارج نطاق القضاء. وقد ورد أن الحادث وقع أمام حشد في بلدية جيهانغا. وفي ١٥ تموز/يوليه، نفى متحدث باسم الشرطة مزاعم القتل خارج نطاق القضاء، مدعيا أن الضحيتين كانتا من أعضاء عصابة إجرامية وأن الشرطة تصرفت في إطار الدفاع عن النفس. وأظهرت صور منشورة على وسائل التواصل الاجتماعي الضحيتين وهما على قيد الحياة وقد قُيدت أيديهما خلف ظهريهما.

٤٨ - وفي الفترة من ١٤ إلى ٢٠ حزيران/يونيه، أبلغ عن هجوم على الموقع العسكري في بلدية جيساغارا في مقاطعة كانكوزو، على أيدي جماعة مسلحة مجهولة الهوية. وأبلغت مصادر محلية عن هجوم مماثل على موقع للشرطة من جانب مجموعة مسلحة مجهولة الهوية في ٢٢ تموز/يوليه في بلدية جيساغارا،

مما أسفر عن إصابة مدنيين حسبما أفادت به التقارير. وورد أن رئيس بلدية جيساغارا قال إن المجموعة كانت تتألف من ثمانية رجال وأن هدفهم الرئيسي كان قتل قيادي من جناح الإيمونيراكور يعيش في المنطقة. واستمر تبادل إطلاق النار مع الشرطة حوالي ساعتين وقيل إن المهاجمين تراجعوا عابرين الحدود مع جمهورية تنزانيا المتحدة.

ثالثا - أنشطة المبعوث الخاص ومكتبه

٤٩ - قام الرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة، بنجامين مكابا، بتقديم تقريره النهائي عن الحوار بين الأطراف البوروندية الذي تقوده جماعة شرق أفريقيا إلى مؤتمر القمة العادي العشرين لرؤساء دول الجماعة الذي انعقد في ١ شباط/فبراير ٢٠١٩ في أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة. وتلقى مؤتمر القمة التقرير وقرر إجراء مزيد من المشاورات بشأن عملية الحوار بين الأطراف البوروندية. وفي ذلك السياق، وفي مسعى إلى المساعدة في إحياء الحوار، أجرى مبعوثي الخاص مشاورات مع قادة المنطقة ومفوضية الاتحاد الأفريقي وجهات معنية أخرى.

٥٠ - وفي ٢٣ آب/أغسطس، اجتمع مبعوثي الخاص مع رئيس أوغندا ووسيط الحوار بين الأطراف البوروندية الذي تقوده جماعة شرق أفريقيا، يويري موسيفيني. وفي ذلك الاجتماع، قدم ورقة غير رسمية من ثلاث نقاط عرض فيها: (أ) اقتراحا بعقد اجتماع للجهات الضامنة لاتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، لإعادة التأكيد على الدور المركزي لهذا الاتفاق بالنسبة إلى استقرار بوروندي؛ (ب) توصية بأن تواصل جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء بذل الجهود المشتركة من أجل إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية في عام ٢٠٢٠، بما يشمل دورا محتملا للأمم المتحدة؛ (ج) دعوة إلى تعزيز الفريق العامل التقني المشترك الذي يضم جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وناقش الوسيط تحديات عدة كانت حائلا دون إحراز تقدم كبير في الحوار، وبخاصة منذ انعقاد مؤتمر القمة العادي العشرين لرؤساء دول جماعة شرق أفريقيا. ومع ذلك، أكد مجددا التزامه بمواصلة وساطته للمساعدة في تحقيق مصالحة واستقرار دائمين في بوروندي.

٥١ - وعقد مبعوثي الخاص أيضا اجتماعات مع رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة جون بومبه ماغوفولي، والرئيس السابق بنجامين مكابا، ووزير خارجية رواندا ريتشارد سيزيبيرا. وناقش خلال تلك الاجتماعات جملة أمور منها ورقته غير الرسمية.

٥٢ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، ظل مكتب مبعوثي الخاص على تواصل مع جميع الجهات المعنية البوروندية، لا سيما المسؤولين الحكوميين والمجتمع الدولي، بغية المساعدة في بناء الثقة وإشاعة بيئة مؤاتية للحوار السياسي. وتبادل محاورون عدة الإعراب عن مخاوفهم من اندلاع العنف في البلد وهو يدخل الفترة الانتخابية، في ظل تزايد التعصب السياسي وخطاب الكراهية والتدهور المستمر للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. وواصل المكتب أيضا التشاور بانتظام مع رؤساء البعثات الدبلوماسية وتبادل الملاحظات بشأن الوضع في البلد، وناقش الجهود المشتركة لدعم المنطقة. وعلاوة على ذلك، واصل المكتب دعم الجهود التي تبذلها المنطقة، لا سيما من خلال الفريق العامل التقني المشترك.

٥٣ - وفي ٢٣ تموز/يوليه، اجتمع مكتب مبعوثي الخاص بالأمين العام لجماعة شرق أفريقيا لالتماس آرائه بشأن الحوار بين الأطراف البوروندية وآفاق التعاون مع الأمم المتحدة أثناء الفترة الانتخابية في

عام ٢٠٢٠. وقال الأمين العام إن أمانة جماعة شرق أفريقيا ستقدم المساعدة الانتخابية إلى بوروندي، ملتجحا إلى أن الأمم المتحدة يمكن أن تنظر في الاضطلاع بدور ما دعماً لجماعة شرق أفريقيا.

٥٤ - وعطفاً على الزيارة التي قام بها مبعوثي الخاص في أيار/مايو من هذا العام، تشاور مكتبه، في الفترة من ٥ إلى ٩ آب/أغسطس، مع مسؤولين من أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة، وكذلك مع ممثلي الاتحاد الأفريقي في بوروندي وأعضاء من الفريق العامل التقني المشترك، لاستكشاف سبل تنشيط الجهود التي تبذلها المنطقة لمعالجة الوضع في بوروندي. وتحقيقاً لهذه الغاية، حضر مكتب مبعوثي الخاص اجتماعاً في كمبالا في ١٩ آب/أغسطس عقدته وزارتا خارجية أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. واعتمد الاجتماع مذكرةً قُدمت لاحقاً إلى الوسيط لينظر فيها.

٥٥ - وفي الفترة من ٢٦ إلى ٣١ آب/أغسطس، أجرت الأمانة العامة المساعدة لأفريقيا زيارةً إلى بوروندي التقت خلالها مسؤولين حكوميين بينهم النائب الأول للرئيس ورئيسان سابقان لبوروندي والأمين العام لحزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية. والتقت أيضاً ممثلين عن الأحزاب السياسية من الأغلبية الرئاسية ومن المعارضة، وعن السلك الدبلوماسي، ورؤساء وكالات الأمم المتحدة وممثلين للمنظمات الشبابية والنسائية والطوائف الدينية. وتلقت الأمانة العامة المساعدة أثناء وجودها في بوروندي دعوة من السيدة الأولى لمناقشة الأنشطة الاجتماعية والإنسانية التي تقوم بها، بما في ذلك جهودها في مجال توطيد السلام. وتبادلت الأمانة العامة المساعدة الآراء بشأن جملة قضايا منها ضرورة تعزيز العلاقة بين بوروندي والأمم المتحدة، وناقشت سبل توطيد السلام في البلد عن طريق الدبلوماسية الوقائية، ولا سيما الحوار بين الأطراف البوروندية. وساعد تعاطيها غير الرسمي مع شريحة واسعة من المجتمع البوروندي في تسليط الضوء على الرسائل التي تدعو إلى إقامة شراكة حقيقية وإشاعة الثقة وإلى التواصل المباشر والاحترام المتبادل. وقد أسهم ذلك في التأكيد على ثقة الأمم المتحدة بمستقبل مستقر وآمن لبوروندي، وفي التأكيد مجدداً على استعداد الأمم المتحدة لدعم تحقيق تلك الإمكانيات. ويحدوني الأمل في أن تكون زيارتها هذه إيذاناً بالخير لمزيد من العمل السياسي مع حكومة بوروندي والجهات المعنية الوطنية الأخرى.

٥٦ - وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، التقى مكتب مبعوثي الخاص نائب الأمين العام لحزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية لمناقشة الوضع في البلد والتعاون بين الأمم المتحدة وبوروندي. وكرر نائب الأمين العام للحزب تأكيد موقف الحكومة بأن الحوار الخارجي انتهى وبأنه في حال كانت الأمم المتحدة تتوخى دعم أي حوار، ينبغي لها دعم الحوار الجاري بين الحكومة والأحزاب السياسية الذي بادر إلى إطلاقه النائب الأول للرئيس ووزير الداخلية. وأكد أن الحكومة لن تطلب مساعدةً في شكل تمويل خارجي، وذلك للحيلولة دون أي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية لبوروندي.

رابعا - الملاحظات والتوصيات

٥٧ - إنني أتطلع إلى رؤية تحوُّل في المشهد السياسي يشيع لدى جميع البورونديين شعوراً بالأمان والحماية وتكون فيه المشاركة في العملية السياسية متاحةً بجريةً للجميع من دون قيود أو خوف والخطاب السياسي والاجتماعي قائماً على الاحترام المتبادل والحوار الجامع والاستيعاب، بما يحقق المصلحة الفضلى لبوروندي وشعبها. وأود أن أرى اتجاهها لا رجعة فيه صوب التنمية البشرية والنمو الاقتصادي المنصف، وسيادة القانون، والخدمات العامة الكافية لشعب بوروندي. وآمل أن تحقق بوروندي سريعا إمكانياتها

الهائلة بما يتيح لها أن تنبؤاً مكانها المناسب كمثال يُتجدد والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى والمجتمع الدولي.

٥٨ - وإني أشعر بالتفاؤل إزاء الدلائل على التغيير الإيجابي الذي برز على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية، وإن كان القلق العميق لا يزال يساورني لاستمرار ورود تقارير تفيد بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان واتسام الأوضاع بالهشاشة. ومما يبعث على التفاؤل حدوث بعض التحسّن في الوضع الأمني العام في جميع أنحاء البلد؛ وإنشاء أحزاب سياسية جديدة بتشجيع فعال من الحكومة؛ وقرار الحكومة الرامي إلى تجنب العنف المتصل بالانتخابات بإنشاء لجان مختلطة على الصعيد الوطني تضم شبابا من جميع الأحزاب السياسية؛ والتزام الأحزاب السياسية بالتشاور بشأن كل التحديات التي تواجه البلد ضمن منتدى للأحزاب السياسية، بشرط أن يكون منتدى جامعا؛ والزيارة التي قام بها إلى بوجومبورا مؤخرا الأمين العام للمجلس الوطني لاحترام اتفاق أروشا وسيادة القانون بغية تقييم ظروف العودة المحتملة للزعماء السياسيين من المنفى؛ والمناقشات التي أجراها في نيروبي أمين المظالم ووفد المجلس الوطني لاحترام اتفاق أروشا وسيادة القانون.

٥٩ - وأود أن أنوه بالأهمية البعيدة المدى للالتزام المتكرر من جانب الرئيس نكورونزيزا باحترام الحدود الدستورية لمنصبه. كما أن البيانات العامة الصادرة عن المسؤولين الحكوميين التي تشجب وتدين العنف والقمع هي أيضا موضع ترحيب. وعلاوة على ذلك، ثمة دلائل على أن الحكومة قد تكون في صدد السعي إلى التواصل مع الجهات الفاعلة في المعارضة وتشجيع أولئك الموجودين في المنفى على العودة إلى الوطن للانضمام إلى العملية السياسية. وأنا أرى في تلك الأمثلة فرصا يجب على الدول الأعضاء والأمم المتحدة أن تشجعها.

٦٠ - ورغم تنويعي بتحسّن الوضع الأمني في جميع أنحاء البلد على مدى الاثني عشر شهرا الماضية، لا تزال تقع حوادث عنف وانتهاكات لحقوق الإنسان، يستهدف بعضها الخصوم السياسيين للحكومة والحزب الحاكم، بمن فيهم المدنيون الأبرياء. وكما أشرت في تقريرتي السابق، أعتقد أن الفرصة متاحة لإجراء حوار سياسي جامع من شأنه أن يساعد على استعادة الثقة وبناء التوافق بشأن أدوار ومسؤوليات الأجهزة الأمنية قبل الانتخابات وخلالها وبعدها. وأحث الحكومة على الالتزام بإجراء حوار جامع بغية الاتفاق على تدابير بناء الثقة وتنفيذها وكفالة امتثال قوات الأمن لسيادة القانون. وأحث الحكومة أيضا على اتخاذ إجراءات إصلاح عاجلة للنظام القضائي وعلى حماية استقلالية جميع الموظفين القضائيين وكفالتها.

٦١ - لقد أُبلغت الأمانة العامة باتفاق ثنائي أبرم مؤخرا بين بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة لإعادة ٢٨٠.٠٠٠ لاجئ بوروندي إلى وطنهم بدءاً من ١ تشرين الأول/أكتوبر. ورغم تقديري للجهود التي تبذلها الحكومة لتشجيع عودة اللاجئين، فمن المهم التأكيد مجدداً على أن الإعادة إلى الوطن يجب أن تكون طوعية. وأحث البلدان المضيفة للاجئين على أن تقيّد بأحكام اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين. وأهيب بحكومة بوروندي احترام التزاماتها، وبجميع الشركاء التأكّد من أن الظروف اللازمة لإعادة إدماج اللاجئين العائدين بشكل مستدام مستوفاة. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للبلدان المضيفة للاجئين وللجهات المانحة والجهات الشريكة التي تقدم المساعدة إلى اللاجئين.

٦٢ - ولا تزال حالة حقوق الإنسان في بوروندي مدعاة لقلق المجتمع الدولي. لذا أهيب بالحكومة أن تتعاون بشكل كامل مع لجنة التحقيق المعنية ببوروندي التابعة لمجلس حقوق الإنسان وأن تعتمد على إعادة

بناء علاقة عمل إيجابية مع مفوضية حقوق الإنسان. وأهيب بالحكومة أيضا إجراء تحقيقات محايدة ومستقلة وفعالة في الادعاءات الجدية بحصول انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، بحيث يُساق الجناة إلى العدالة سريعا ويُسمح للضحايا وخاصة ضحايا العنف الجنسي بالوصول إلى سبل انتصاف فعالة والحصول على تعويضات مناسبة. وفي ضوء الادعاءات المستمرة بالتعصب السياسي، أحث الحكومة على اتخاذ إجراءات عملية للتصدي لخطاب الكراهية وإدانة كل أشكال التعصب والعنف. وفي ضوء عوامل الخطر التي ترد في تقرير لجنة التحقيق، أحث الحكومة على اتخاذ خطوات عاجلة لمعالجة الأسباب الكامنة والجذرية لحالات انعدام الأمن المحتملة.

٦٣ - وتتضمن الخطة الإنمائية الوطنية الهدف المتمثل في تحويل الاقتصاد البوروندي من أجل تحقيق نمو قوي ومستدام وقادر على الصمود وشامل للجميع. ورغم وجود دلائل قليلة على حصول انتعاش اقتصادي، فإن الوضع الاجتماعي - الاقتصادي لا يزال محفوفًا بالمخاطر ويبعث على القلق. وستتطلب مواجهة التحديات الاقتصادية بذل جهد متجدد لإعادة الثقة والاطمئنان بين جهات عدة بينها حكومة بوروندي والشركاء في التنمية والجهات المانحة. وفي هذا السياق، أرحب بتوقيع حكومة بوروندي والأمم المتحدة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في ٢٥ كانون الثاني/يناير، وكذلك باستعداد الجهات المانحة للانخراط مجدداً.

٦٤ - ولا تزال الأمم المتحدة شريكة لبوروندي، وستبذل قصارى جهدها لدعم هذا البلد في سعيه إلى إيجاد حلول دائمة لتحدياته السياسية والاجتماعية - الاقتصادية. ولا غرض للأمم المتحدة إلا مساعدة بوروندي في تعزيز الديمقراطية وتوطيد السلام والاستقرار وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة لما فيه رفاه جميع البورونديين. إنني أشجع الحكومة على العمل في شكلٍ ببناء مع الأمم المتحدة في بوروندي. وأحث على وجه الخصوص الحكومة على إنجاز اتفاق مركز البعثة الذي طال انتظاره مع مكتب مبعوثي الخاص.

٦٥ - وينبغي لجميع الدول الأعضاء مواصلة مد يد الشراكة الحقيقية لبوروندي، حكومةً وشعباً، وتقديم الدعم لها على الطريق المؤدي إلى السلام الدائم والأمن والاستقرار. ويجب علينا أن نواصل العمل مع الحكومة وجميع الجهات المعنية في بوروندي والمنطقة. ويجب علينا أيضاً أن نطالب بتوسيع الحيز السياسي والتقييد بكل الالتزامات المتصلة بالحقوق والحريات الأساسية لجميع البورونديين. وفي الوقت نفسه، ينبغي لأنشطتنا أن تعكس فهما عميقاً للتحديات الخاصة التي تواجه بوروندي، وأن تتم على نحوٍ يعزز الثقة والاحترام المتبادل والشراكة الحقيقية.

٦٦ - ولا يتبقى من الوقت سوى بضعة أشهر تفصل بوروندي عن الانتخابات العامة المقرر إجراؤها بعد سنتين من إجراء استفتاء دستوري مددت بموجبه الولاية الرئاسية إلى سبع سنوات. ويساور القلق جهات معنية عدة في بوروندي وخارجها من أن تعديل الدستور يتناقض مع روح اتفاق أروشا ونصه. وإنني أهيب بجميع الجهات المعنية البوروندية، لا سيما الحكومة وحزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية الحاكم، إلى التلاقي والعمل معا بما يحقق المصلحة الفضلى لشعب بوروندي بغية الحفاظ على اتفاق أروشا الذي أعاد إحلال السلام في عام ٢٠٠٠ بعد عقد من الحرب الأهلية.

٦٧ - ولم يُجرز حتى الآن الحوار بين الأطراف البوروندية، الذي أُطلق في آذار/مارس ٢٠١٦ تحت رعاية جماعة شرق أفريقيا، تقدماً كبيراً نحو حل الأزمة التي اندلعت في ما يتصل بانتخابات عام ٢٠١٥. وفي

الوقت نفسه، تعمل الحكومة على التحضير للانتخابات العامة المقبلة وهي اعتمدت التشريعات والقرارات الإدارية ذات الصلة. وتبين تلك التدابير، رغم عدم موافقة المعارضة عليها، أنه ما زال من الممكن إدخال مزيد من التغييرات على النظام السياسي التي من شأنها أن تسهم في جسر الهوة بين الجهات البوروندية صاحبة المصلحة.

٦٨ - إن إجراء الانتخابات العامة في جو يسوده التوتر وعدم الثقة يحمل في طياته خطر اندلاع عنف لا يمكن منعه أو التخفيف من حدته إلا من خلال حوارٍ مُجدٍ وجامع. لذا، أحث جميع الأطراف البوروندية، لا سيما الحكومة، على الانخراط، بحسن نية، في حوار جامع تحت رعاية جماعة شرق أفريقيا من أجل إرساء مصالحة واستقرار وتنمية دائمة في البلد. وأنا أثني على الوسيط، الرئيس موسيفيني، لالتزامه وأعرب عن امتناني للرئيس السابق مكابا لجهوده الدؤوبة خلال فترة توليه منصب الميسر.

٦٩ - وأرحب بالمشاورات بشأن كيفية المضي في الحوار بين الأطراف البوروندية التي يجريها الوسيط بما في ذلك بشأن الاقتراحات التي طرحها مبعوثي الخاص، في الفترة السابقة لانعقاد مؤتمر القمة المقبل لجماعة شرق أفريقيا. وستواصل الأمم المتحدة دعم الجهود المبذولة بقيادة المنطقة. وفي ضوء الحالة الراهنة للحوار بين الأطراف البوروندية والموعود الوشيك للانتخابات العامة المقرر إجراؤها في ٢٠ أيار/ مايو ٢٠٢٠، أقترح القيام بالخطوتين التاليتين لمواصلة الاضطلاع بالمهام التي أناطها بي مجلس الأمن في قراره ٢٣٠٣ (٢٠١٦) وهي:

(أ) التركيز على العمل مع جميع الأطراف البوروندية من أجل وضع تدابير لبناء الثقة من أجل تحسين حقوق الإنسان والحالة الأمنية، وتهيئة بيئة مؤاتية للحوار السياسي، عملاً بالفقرتين ٨ و ١٠ '١' و '٣' من القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦)؛ و

(ب) مواصلة دعم الجهود الإقليمية الجارية، بغية إحياء الحوار بين الأطراف البوروندية الذي تقوده جماعة شرق أفريقيا، عملاً بالفقرة ٨ '٢' من القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦).

٧٠ - وسينفذ هذا النهج على نحو يمكن فيه للحوار الداخلي الجاري في بوروندي في الفترة المؤدية إلى الانتخابات أن يكمل ويعزز الجهود الأوسع نطاقاً التي تقودها جماعة شرق أفريقيا. وستواصل الأمم المتحدة التشاور مع الأطراف البوروندية وجماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين في هذا الصدد.

٧١ - وأود أن أعرب عن امتناني لمبعوثي الخاص ومكتبه لتصميمهما على مساعدة الشعب البوروندي. وأعرب أيضاً عن التقدير للجهود التي تبذلها جميع كيانات الأمم المتحدة في بوروندي، التي تنفذ ولاياتها في ظروف صعبة أحياناً. وستواصل الأمم المتحدة العمل مع بوروندي، شعباً وحكومة، في تعاونٍ وثيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين، لوضع البلد على مسار ثابت نحو الاستقرار السياسي الدائم والتنمية المستدامة، انسجاماً مع اتفاق أروشا.